



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# مستقبل ودور الدبلوماسية الاقتصادية في العراق

رويدا عباس عبد الجليل



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## مستقبل ودور الدبلوماسية الاقتصادية في العراق

رويدا عباس عبد الجليل\*

### المقدمة

في الواقع، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية الفاعل الرئيسي من ضمن أدوات الدبلوماسية التي تستخدمها الدول في علاقاتها الخارجية، والتي تسعى إلى توجيه العلاقات الاقتصادية التنموية إقليمياً ودولياً بالدرجة الأولى، حيث تُعيد رسم التحرك العام الذي يجب أن تكون عليه هذه الدبلوماسية والتعزيز من فعالية عملها.

ونظراً لنتيجة تكامل المجال السياسي والاقتصادي، أضحت الاقتصاد سبباً رئيسياً في نشوء وتطور العلاقات الاقتصادية الدبلوماسية بين الدول، والذي استخدم كوسيلة للضغط والتأثير في العديد من الأحداث العالمية، وبنفس الوقت استخدم كوسيلة لتعزيز وتمكين النشاطات الاقتصادية والتعاون الدولي، ولضرورة الإيمان بأهمية الدبلوماسية الاقتصادية على صعيد العلاقات الدولية، أصبحت الدول تسارع في العمل حول زيادة فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والأعمال بمشاركة الفاعلين من الخبراء والمختصين من أجل تبادل المعرفة والخبرات لإعادة تحديد الأولويات وأدوار الدبلوماسيين ومهام السفراء والعمل الدبلوماسي بشكل عام، وذلك لمواكبة التحولات والمتغيرات الاقتصادية العالمية.

بالتالي، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أولويات الجانب الاقتصادي للدولة، وذلك من أجل تحقيق غايات وأهداف سياسة اقتصادية تتجاوز السياسات والاستراتيجيات التقليدية، محققة مزيداً من الانفتاح والتطور والتقدم في الترويج لثروات وموارد وطاقات الدولة لتصبح فرصة جذب الاستثمارات الأجنبية والمعرفة التقنية والتكنولوجية وتبادل الخبرات بما يضمن تحقيق مكاسب اقتصادية للدولة وتوطيد العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف.

ومما سبق، يمكننا طرح عدة تساؤلات، ومنها: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية؟ وما هي الأدوات التي تستخدمها للوصول لل غاية وتحقيق الأهداف الاقتصادية؟ وهل بإمكان بلدنا العراق أن يمارس الدبلوماسية الاقتصادية؟ وهل لديه الإمكانيات والكفاءات التي تساعد على تحقيقها؟ وما هو دور وأهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز الاقتصاد العراقي مستقبلاً؟

\* باحثة.

وعليه يهدف هذه المقال إلى تسليط الضوء على أهمية دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز الاقتصاد العراقي، بما يضمن مواكبة التطور الإقليمي والدولي، والوقوف على أهم التجارب الناشطة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، بالإضافة إلى تحليل المعوقات التي تُحد من تقدم الدبلوماسية الاقتصادية، وأهم المقترحات للعمل على جعل الدبلوماسية أحد أولويات الخطط والبرامج التنموية المستقبلية.

### أولاً: - الدبلوماسية الاقتصادية

نشأت الدبلوماسية كممارسة رافقت ظهور الدول، وأصبحت مهمة الدبلوماسي كنوع من أنواع التواصل والتفاعل وتوطيد العلاقات بين الدول، ومن ثم تطورت هذه المهمة مع تطور العلاقات بين الدول، وأصبحت وسيلة للتفاوض والتمثيل الدبلوماسي المتبادل لتوثيق وتعميق العلاقات والمصالح المشتركة بين الدول.

كانت نشأت الدبلوماسية الاقتصادية في البداية في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة (الرئيس روزفلت)، وسميت آنذاك -دبلوماسية الدولار- وكان القصد منها هو تحقيق المصالح الأمريكية المتمثلة في وزارة الخارجية، عن طريق توفير التمويل لتيسير الأعمال الاقتصادية لرجال الأعمال الأمريكيين في الخارج، ومن هنا عُرِّفَت بالدبلوماسية الاقتصادية بأنها استخدام الأدوات والموارد الاقتصادية في الدولة لتحقيق مصالحها القومية، وبمعنى آخر الاعتماد على الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية.<sup>1</sup>

ومع مرور الوقت، زاد الاهتمام بالقضايا الحيوية للدول، وهذا أدى إلى زيادة التركيز على توجيه الدبلوماسية إلى خدمة قضايا التنمية والاقتصاد التي تعود بالفائدة والنفع على الدول، مُفعلة بذلك الدبلوماسية الاقتصادية.

حديثاً، أصبحت الدبلوماسية تركز اهتمامها على الترويج الاقتصادي بشكل واضح، انطلاقاً من ضرورة انعكاس النشاط الدبلوماسي على التنمية والانتعاش الاقتصادي كهدف أساسي لأغلب دول العالم، وبالتالي، أصبح المعيار والمؤشر في العلاقات الدولية هو حجم التبادل التجاري والاتفاقيات التجارية، وأيضاً أصبح التوجه والتحرك لأي دولة يكون على أساس العامل الاقتصادي

1. سهيلة والبع الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التعاون الاقتصادي الدولي المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 45، العدد 4، ص 865.

والتجاري، وهذا يعني ضرورة التعاون بين الدول لتحقيق المصالح الاقتصادية.<sup>2</sup>

وعليه، أصبحت مهام البعثات الدبلوماسية الاهتمام بالقضايا الاقتصادية، من حيث جمع المعلومات والترويج وتقديم الخدمات، والعلاقات الاقتصادية والتجارية، والعمل على توسيع النشاط والتعاون بين الدول ذات المصالح المشتركة.<sup>3</sup>

إذن، فإن الدبلوماسية الاقتصادية تعتمد على العامل الاقتصادي بشكل كبير من خلال التعامل السياسي، والتي عادة ما تستخدم من قبل الدول الغنية وذات القوة السياسية، وعليه كانت المنظمات والنشاطات والاتفاقات الاقتصادية هي شكل الدبلوماسية الاقتصادية، ومن هذه الأمثلة هي المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي التي تشكل الإطار للنظام المالي والنشاط التجاري، ومن أهمها صندوق النقد الدولي والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة وأيضاً منظمة التعاون والتطور الاقتصادي.<sup>4</sup>

عُرفت الدبلوماسية الاقتصادية أنها التمثيل الدبلوماسي الذي يقوم بمهمة توجيه الجهود والدعم لإنعاش الاقتصاد، من خلال إيجاد وسائل وفرص جديدة للمنتجات الصناعية والتجارية والعمل على جذب الاستثمار المباشر.

وعليه يمكن القول «إن مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية هي عملية للتعاون والانفتاح إلى الخارج وبناء علاقات اقتصادية قوية لزيادة فرص المنافع الاقتصادية بين الدول المتعاونة». وتعرف أيضاً (أنها النشاط الذي تقوم به الجهات الدبلوماسية الفاعلة بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية، من خلال تشجيع الأعمال، تطوير المشاريع التنموية والخدمية وتعزيز المصالح التجارية والاستثمارية وتشجيع تبادل التكنولوجيا الحديثة والعمل على زيادة التواصل من أجل توسيع نطاق المعرفة والمعلومات في الجانب الاقتصادي بين دولتين أو أكثر.<sup>5</sup>

ثانياً: - أدوات الدبلوماسية الاقتصادية

ولما للدبلوماسية من أهمية كبيرة ومهمة وتساهم في تنمية قدرات الدولة الاقتصادية وإبراز

2. عبد الهادي بوطالب مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن العشرين، ط1، 4002، الدار البيضاء.

3. سهيلة والع، مصدر سابق، ص 965.

4. سعيد ابو عباده، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، 9002، ط1، ص 65.

5. كمال مولوج، دور الدبلوماسية التجارية في الترويج للصادرات الصناعية في حقبة ما بعد كوفيد 91، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 85، العدد 2، ص 133.

مكانتها الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويشير (جان ريمارك Jan-Rymarc-zyk) إلى ثلاث مهام رئيسية للدبلوماسية الاقتصادية: العمل على توطيد وتطوير العلاقات سياسياً واقتصادياً مع الدول المختلفة المحددة ذات المصالح المشتركة، والمشاركة في المنظمات الدولية المختلفة للترويج عن الدولة وتأمين سلامتها وتكوين سمعة جيدة وتحسين صورتها في العالم الدولي والإقليمي.

ويختص نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في مختلف المجالات ذات النشاط الاقتصادي سواء من خلال العلاقات بين طرفين أو متعددة الأطراف، ومما سبق يتبين أن الدبلوماسية الاقتصادية تتعلق بجميع القضايا الاقتصادية بين الفواعل الدولية خدمة لمصالح وأغراض سياسة اقتصادية ولتحقيق هذه الأهداف والقيام بالمهام المذكورة أعلاه لا بد من أدوات ووسائل يقوم بها الجهات المختصة بالعمل الدبلوماسية، وتعتمد الدبلوماسية الاقتصادية على عدة وسائل وأدوات لتحقيق فاعليتها وهي تتمثل في أشكال مختلفة منها-<sup>6</sup>

1. سياسات الرسوم والضرائب الجمركية، وتكون على شقين. إما إجراءات وقائية من ناحية مبدأ المعاملة بالمثل أو حماية المنتجات الوطنية أو فرض رسوم إضافية، والشق الآخر هي المعاملة التفضيلية لبعض الدول التي تكون لها مصالح مشتركة معها بحكم روابط سياسية، اقتصادية ومنافع متبادلة.
2. تقديم التسهيلات الائتمانية ومعدلات فائدة منخفضة، والقروض المالية، المنح والهدايا والمساعدات.
3. تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات، كالأخذ بنظام الحصص أو تقديم إعانات للمصدرين.
4. تقديم حوافز وتسهيل الإجراءات اللازمة لإتمام العمليات الإدارية والأمنية والقانونية أمام الاستثمارات الأجنبية بغية تشجيع جذب الاستثمار المباشر وغير المباشر، وكذلك الخبرات الأجنبية والمعرفة التقنية والتكنولوجية.
5. الاعتماد على الثقل السياسي للتأثير في النشاط الاقتصادي بين الدول المتعاونة للترويج، وتعزيز

6. دانا علي صالح، يعقوب مهدي عارف، دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين «دراسة نظرية»، ص 64.

7. التبادل التجاري، وتقديم الدعم والتعاون لتطوير فعالية الأسواق.
6. تعديل حركة انتقال رؤوس الأموال بما يتلاءم مع المصالح الاقتصادية بين دولتين أو مجموعة دول؛ سواء بالتقييد أو بتسهيل حركة الأموال.
7. التواصل الفعال مع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية لدعم وتوفير المناخ المناسب الذي يخدم التوجه الاقتصادي.

### للدبلوماسية الاقتصادية جانبان وهما:

**1-** الدبلوماسية ذات الجانب الناعم، الذي يظهر من خلال أساليب الترغيب والانفتاح والتوسع، وإزالة العوائق، وتقديم المساعدات، لتحقيق مزيد من النتائج الإيجابية الداعمة لاقتصاد الدولة.

**2-** الدبلوماسية ذات جانب التهيب والتهديد، من خلال استخدام الدولة لقوتها لتحقيق مصالح وغايات معينة، أو لمنع دولة أو مجموعة دول من الوقوف ضد مصالحها، أو لتضييق على نشاط دولة معينة من خلال فرض العقوبات الاقتصادية، والذي يُعتبر من الوسائل الحديثة للحروب الاقتصادية والدبلوماسية الاقتصادية.

إذن، الدبلوماسية الاقتصادية تُمثل استخدام كل ما أتيح من موارد وإمكانات وقدرات اقتصادية وقوة سياسة للدولة سواء بشكل تعاووني من خلال التبادل التجاري وتقديم المزايا والمساعدات والمنح، أو استخدامها كأسلوب تهديد بفرض عقوبات اقتصادية لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة.

### أما أهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

- 1-** ال أهداف السياسية: تتمثل في تحقيق مكاسب سياسية على الساحة الدولية، وإبراز ثقل ومكانة الدولة في المحافل والمنتديات الدولية، كطرف مؤثر في المجتمع الدولي.
- 2-** الأهداف الاقتصادية: تقسم على المستوى الوطني من خلال تطوير اقتصادها وتحقيق

7. حليلة بسعود، الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 51، العدد 1، 2202، ص 356.

تنمية مستدامة، أما على المستوى الدولي السعي لتحقيق مكاسب من خلال التكتلات الاقتصادية.

**3- ال أهداف الاجتماعية:** من خلال مساعدة الدول الأقل نمواً لتحقيق التنمية الاقتصادي والاجتماعية ومحاربة الفقر.

### أما الوظائف الاقتصادية في عمل البعثات الدبلوماسية

بينت المادة (5) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية التي صدرت في عام (1993) العديد من الوظائف الاقتصادية والتجارية التي تقوم بها البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج، والتي يمكن إنجازها بالآتي -

**1.** العمل على تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية بين الدولة الموفدة والدولة المستقبلية وتعزيز العلاقات الودية بينهما.

**2.** حماية مصالح الدولة ورعايتها، من الأفراد والهيئات في حدود ما يقضي به القانون الدولي.

**3.** التفاوض بين السلطات المعتمد عليها في هذه المهمة بقصد التوصل إلى اتفاقيات اقتصادية وتجارية تتضمن جوانب مختلفة، ومن هذه الاتفاقيات.

- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار المتبادل بين الدولتين.

- اتفاقية الحد من الازدواج الضريبي.

- اتفاقية تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض.

- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والمعرفي.

**4.** التعريف بالمناخ الاستثماري والبيئة الاقتصادية للدولة الموفد منها والتواصل مع المعنيين وتقديم التقارير عن الوضع التجاري والاقتصادي.

**5.** متابعة الأخبار والنشرات الاقتصادية والمالية ومستقبل واقع الدولة اقتصاديا.

**6.** تسوية الخلافات والنزاعات وبناء علاقات ودية وطيدة تساهم في زيادة فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية وتحقيق الأهداف المرجوة للدولتين أو مجموعة الدول.



### ثالثاً- أهمية دور الدبلوماسية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي

أصبح للدبلوماسية الاقتصادية أهمية كبيرة وبارزة نتيجة للتطور التكنولوجي والمعرفي والمتغيرات الاقتصادية المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، لكونها تعمل على زيادة عمليات التدويل والترابط بين الدول إقليمياً وعالمياً، وتؤدي إلى الانفتاح والتوسع في المناطق الاقتصادية من خلال دعم التجارة والاستثمار الدولي والنهوض في هيكل القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن عوامة الاقتصاد العالمي الجديد من خلال الشركات المتعددة الجنسية التي تشكل القوى الرائدة في السوق العالمي، إذ أصبح من الضرورة ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية من ضمن أساليب الإدارة الحديثة في تطوير وتعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية.<sup>8</sup>

إذ تهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى تشجيع التجارة والاستثمار بالتالي زيادة الصادرات، وتشمل التفاوض في المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية، للتأثير في السياسات الوطنية لصالح الشركات المتعددة الجنسية، تأمين حقوق الملكية المادية والفكرية واستقرار العلاقات الاقتصادية، فهي تعمل على إزالة الحواجز وتقديم التسهيلات اللازمة أمام المعوقات والصعوبات لتحقيق المصالح الاقتصادية للدولة فضلاً عن توسيع شبكة العلاقات لتحقيق نتائج في المجالات التي تدعم الاقتصاد.<sup>9</sup>

وللإجابة عن التساؤل الذي يكمن في: هل للعراق قدرة وإمكانية في ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية؟

لا بد قبل الإجابة عن التساؤل، أن نذكر القدرات والإمكانات التي يملكها العراق، والتي تساعد على ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، فالعراق لديه مساحات جيدة، بإمكانه تسخيرها، لدعم دبلوماسيته الاقتصادية، بدءاً من استثمار موقعه «الجيوستراتيجي» الذي يعطيه قوة هائلة للتأثير الاقتصادي والسياسي في المشهد العالمي، ونشير هنا على وجه التحديد، إلى (ميناء الفاو) الذي يمثل إطلالة بحرية مهمة تربط الشرق والغرب، يضاف له القناة الجافة التي هي الأخرى تمثل محوراً اقتصادياً مهماً، يمكن للعراق أن يستثمره، فضلاً عن الإمكانيات الزراعية، إذ توجد لدينا ملايين

8. حسين عليوي، سارة سجاد، الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في إدارة الأزمة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العدد 62، 2021، ص 197.

9. 9 Peya Mashelenga, The Economic Diplomacy of Small Stat: The Case of Namibia University of South Africa, 2015, P.2.

الهكتارات من الأرض الزراعية الخصبة، إذا ما جرى استثمارها بنحو سليم، سيتمكن العراق من غزو العالم، بمحاصيله الزراعية ومنتجاته الحيوانية، من دون أن ننسى الإشارة إلى وجود أهم الموارد النفط والغاز فضلاً عن الاستثمار في مجال السياحة، ولنا أن نتصور الحال كيف سيكون لو تمكنا من استثمار واستغلال هذه الإمكانيات الهائلة في ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية لولا وجود بعض التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق تقدم العراق في تحقيق أهدافه الاقتصادية.<sup>10</sup>

#### رابعاً- معوقات تحد من فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية في العراق

إن التحديات التي تعرقل استخدام العراق لإمكانياته وموارده الاقتصادية لتعزيز علاقاته الاقتصادية في إطار التكامل الاقتصادي، لذا يمكن القول: إن هناك عدة تحديات على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي على المستوى الوطني، وعلى المستوى الإقليمي والمستوى العالمي هي التي تقف أمام أن يكون لدول المنطقة وخاصة الفاعلة إقليمياً مثل العراق دوراً في بناء السلام سواء عبر الوسائل الاقتصادية أو غيرها. فالعراق وبعض الدول الهشة أمنياً وسياسياً واقتصادياً، لا تملك الاستقلالية في قرارها الخارجي، والذي يفترض أن تراعى فيه المصالح الوطنية، وأن تتعامل بمبدأ التكافؤ مع الدول المحيطة، كما أن الوضع السياسي والأمني عامل أساسي للتحديات، بات للفواعل من غير الحكومات دوراً مؤثراً في القرار السيادي للدول، وانعكس ذلك على المواقف السياسية حتى في العلاقات مع الدول.

اختلاف منظومة القيم على صعيد شعوب دول المنطقة وتأثير الأيديولوجيات الدينية والطائفية والقومية بعد المسافات بين صناعات القرار لتعزيز العلاقات فيما بينها بهدف بناء السلام، ومن ثم ينعكس ذلك كثيراً على الوسائل المستخدمة في السلوك الخارجي للدول، ومنها الوسيلة الاقتصادية.

وأيضاً للأزمات في المنطقة باعث كابح لتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات فيما بينها، مثل الصراع الخليجي -الخليجي، والصراع السعودي الإماراتي في اليمن ومشكلة الحدود، والصراع الإيراني الخليجي، والتدخل الإسرائيلي، كلها ترسخ عدم الثقة بين الدول، وتجعل العلاقات بروتوكولية أكثر منها فعلية وبنوايا حسنة.

10. خالد عليوي العرداوي وآخرون، الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في صناعة السلام في الشرق الأوسط، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2023، <http://fcds.com/economical/1858>.

فضلاً عن وجود قوى غير داعمة للسلام في المنطقة واختلاف الأدوار الجيوبوليتيكية للقوى العالمية والتنافس الجيوسياسي بين الفواعل الإقليمية كإيران وتركيا والسعودية، وتقاطع المصالح يشكل عاملاً في أبعاد الاقتصاد الذي يمكن أن يؤدي دوره في تحقيق التقارب بين دول المنطقة.<sup>11</sup>

### خامساً- العراق في مجال الدبلوماسية الاقتصادية

تفتقر الحكومات العراقية السابقة إلى ممارسة فعلية وتطبيق حقيقي للدبلوماسية الاقتصادية اللازمة لتحسين علاقاتها الاقتصادية الدولية، ومن ثم تحسين ظروفها الاقتصادية المحلي، وخاصة بعد فترة الحرب الطويلة ضد داعش وتداعياته التي تسبب في الكثير من التحديات الخطيرة، التي أصبحت تتطلب قوة اقتصادية وسياسية لإعادة الإعمار والاستقرار وتعزيز المناخ المستقر للبلد وخاصة المناطق المحررة.

فأصبح الجهد والمسؤولية أكبر على الحكومات في هذا الجانب، ونتيجة لوضع الذي كان يعيشه العراق، لم يسلط الضوء بشكل كبير في جانب الدبلوماسية الاقتصادية أو تفعيلها، إذ لم نلاحظ سوى مبادرات قليلة لا تؤدي الغرض أو الهدف المنشود.

يرى مختصون في الشأن الاقتصادي، وجود جملة من الأواصر المشتركة بين «الدبلوماسية والاقتصاد» يمكن أن تجعلهما يتبادلان التأثير في رفعة البلد وتحقيق مصالحه العليا، مشيرين إلى أن الدبلوماسية العراقية يمكن أن تكون شريكاً أساسياً في بناء علاقات اقتصادية.

ووفقاً لذلك، فإن عمل الحكومة الحالية برئاسة السيد محمد شياع السوداني، وهو ينفذ العديد من الزيارات المهمة لدول الجوار والمنطقة الدولية بهدف تحسين وتوطيد العلاقات الدولية والقيام باتفاقيات وشراكات اقتصادية وسياسية مهمة، ومنها التعاون بين العراق والإمارات نحو تحقيق تكامل اقتصادي أوسع اتفقت دولة الإمارات والعراق على الارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة. وقد أصدرت دولة الإمارات والعراق بياناً مشتركاً في أعقاب الزيارة الرسمية التي قام بها محمد شياع السوداني رئيس وزراء العراق إلى دولة الإمارات في (9 شباط 2023).

11. عبد الزهرة محمد الهنداوي، ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية،

[https://www.iq-tna.com/2020/11/blog-post\\_352.html?m=](https://www.iq-tna.com/2020/11/blog-post_352.html?m=)

وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، الجانبان اتفقا على أهمية انعقاد الدورة العاشرة من اللجنة المشتركة بين البلدين، لما لها من أثر مهم في تعزيز العلاقات ومتابعة جميع الملفات الثنائية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، كما تم الاتفاق على تطوير الإطار الناظم للتجارة الثنائية بين البلدين، والارتقاء به إلى مستوى الشراكة الشاملة، لتحقيق تكامل اقتصادي أوسع بين الدولتين، وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية ودفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.

وقد اتفق البلدان على دعم الاستثمارات الإماراتية القائمة والمستقبلية في العراق، وفتح الآفاق أمام الشراكات الجديدة، ومعالجة التحديات من خلال تحويلها إلى فرص تعود بالنفع على الاقتصادين الإماراتي والعراقي، وبما يعكس روح الأخوة والصداقة بين قيادتي البلدين والشعبين.

كما سيعمل البلدان على رفع مستويات التبادل التجاري، والبناء على النمو الكبير الذي شهدته التجارة البينية خلال السنوات الماضية، حيث وصلت التجارة الثنائية غير النفطية إلى حوالي (17.5) مليار دولار عام (2022). بعد زيارة «السوداني». العراق يستهدف تطبيق تجربة الإمارات التنموية كما اتفق البلدان على توسيع وتطوير التعاون الثنائي في المجال السياحي، وذلك لما له من أهمية في تعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين. وأيضاً، أكد الجانبان حرصهما على دعم الاستقرار في المنطقة وتحقيق رخاء شعوبها، عن طريق تعزيز التواصل والحوار وبناء الجسور، الأمر الذي يعد السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار والأمن والازدهار الإقليمي والدولي.<sup>12</sup>

وأيضاً، نجد أهم خطوات تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين العراق والسعودية هو افتتاح «منفذ عرعر» في عام (2020)، حيث له أهمية اقتصادية وتجارية كبيرة تعود بالفائدة على كلا البلدين، إذ يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري وتسهيل نقل البضائع، واتجه البلدان نحو تعزيز السلم والاستقرار الإقليمي.

وأيضاً، فإن زيارة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني الأخيرة إلى مصر، حققت جملة نقاط اقتصادية بفضل الدبلوماسية الحكومية، حيث أقيمت على هامش الزيارة، فعاليات منتدى الأعمال العراقي – المصري، وكذلك التوقيع على (11) مذكرة تفاهم في مجال تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي مجالات التجارة والتدريب الدبلوماسي والإدارة والوظيفة العامة والخدمة المدنية،

12. الدبلوماسية الاقتصادية مسار التكامل الاوسع بين العراق والإمارات،

<https://al-ain.com/article/economic-diplomacy-path-integration-uae-iraq>

فضلاً عن مجالات السياحة والشباب والرياضة والعمل وتبادل الخبرات في مجال التخطيط.<sup>13</sup>

وأيضاً، التعاون لم ينحصر فقط مع دول الجوار، بل إلى التعاون والتقارب العالمي، ومنها التعاون بين العراق وألمانيا بعد توقيع اتفاقية للطاقة مع شركة (سيمنس الألمانية) في برلين، تلك المشاريع مهمة جداً ومن المتوقع أن تساهم في تأمين الطاقة الكهربائية. وبالطبع، سوف تعقب هذه المذكورة، توقيع عقود أخرى مهمة في مختلف المجالات، منها الأمنية والاقتصادية والسياسية.

لذا يتجه العراق برئاسة السوداني إلى تنويع مصادر «شركاته الاقتصادية» وقد بدأ هذا التنوع بمؤتمر بغداد-2 في الأردن (20 ديسمبر 2022) وبدعم قوي من الرئيس الفرنسي ماكرون، وأتبعها بزيارة رسمية إلى فرنسا في (26 يناير 2022) بدعوة رسمية أيضاً من الرئيس الفرنسي عنوانها الرئيسي «الاقتصاد والاستثمار وتعزيز الشراكات الأمنية».

إن زيارة السوداني لباريس ولقاءاته مع الرئيس الفرنسي حملت العديد من الأهداف التي تركزت في:

**1- تنويع مصادر التعاون الاقتصادي والشراكات الاستراتيجية بين العراق والقوى الدولية من ناحية، وإعادة صياغة العلاقة بين العراق والتحالف الدولي الذي ترأسه الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب، لكن عبر البوابة الفرنسية من ناحية ثانية.**

إذ إن البلاد تحتاج إلى «نمط جديد من العلاقة مع التحالف الدولي»، وهو ما يعني ضمناً ضرورة طرح طبيعة التعاون بين بغداد وقوى التحالف الدولي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا للنقاش، وإعادة صياغته بما يضمن التفاعل على أسس من التعاون والعمل المشترك بعيداً عن سياسات المحاور وفقاً لتصريحات السوداني نفسه.

هذا الهدف تحديداً يعني أن بإمكان بغداد البحث عن «بديل استراتيجي دولي» للولايات المتحدة التي ترتبط معها بعلاقات تحالف استراتيجية في العديد من المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية. ورغم صعوبات تحقيق هذا الهدف في المدى القريب، بالنظر إلى طبيعة وحجم ونوع اتفاقات الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، إلا أنه يعبر عن خطوة إجرائية.

13. <https://alsabaah.iq/79056-.html>.

2- طرح العراق نفسه كمصدر يوفر إمدادات النفط والغاز إلى أوروبا المنكوبة بالحرب الروسية-الأوكرانية وما نتج عنها من تداعيات على إمدادات الطاقة فيها. ووفقاً لمصادر فإن بوابة العبور العراقي لسوق النفط والغاز الأوروبية تتمثل في شركة «توتال للطاقة» الفرنسية التي وقعت خلال عام (2021) عدة اتفاقات للشراكة مع الحكومة العراقية عنوانها الاستثمار في قطاع الغاز والنفط والطاقة الكهربائية.<sup>14</sup>

## سادساً- أهم النماذج الساعية في ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية

### 1- دولة الإمارات العربية المتحدة

تهدف الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات، التي تنسقها وزارة الخارجية من خلال البعثات والسفارات وعلاقتها المتميزة مع دول العالم، إلى جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتحفيز التجارة وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية ومتعددة الأطراف. وتشكل هذه الجهود جوهر الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات التي تدعم في نهاية المطاف الاحتياجات طويلة الأجل للدولة التي سُلِّط الضوء عليها في إطار «رؤية 2021» و«رؤية مئوية الإمارات لعام 2071».

تواصل دولة الإمارات العمل على خلق اقتصاد متنوع، مع الاستمرار في جني فوائد مواردها الطبيعية الوفيرة. وتلعب وزارة الخارجية دوراً هاماً في ضمان استفادتها من الاتجاهات الاقتصادية العالمية من خلال تعزيز مكانة الدولة كلاعب رئيسي على الساحة العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة هي ثاني قوة اقتصادية في العالم العربي، حيث يعزى نموها القوي والمستدام إلى السياحة والنقل والخدمات اللوجستية والمالية والعقارات والمصارف والطاقة المتجددة. وتتطلع دولة الإمارات إلى تحفيز اقتصادها في المستقبل، مع إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم وتكنولوجيا المعلومات والدكاء الاصطناعي والصحة.

والتصنيع، وتتمتع دولة الإمارات بسجل حافل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نظام الإعفاء الضريبي، وبنيتها التحتية المتطورة، وتذليل العوائق أمام إنشاء الأعمال التجارية. وتبرهن الدولة باستمرار عن تصميمها على توفير أفضل بيئة تنظيمية ممكنة للاستثمارات.

14. صافيناز محمد أحمد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،

<https://acpps.ahram.org.eg/Writer/37/0.aspx>

كما عملت دولة الإمارات على تسهيل الاستثمار الخارجي، من خلال إنشاء صناديق الأصول السيادية الناجحة. وقد أصبحت الدولة من خلال هذه الأصول مستثمراً رئيسياً في العديد من الدول حول العالم. ويُستفاد من عائدات هذه الأموال في نمو الدولة، مع تخصيص جزء كبير منها لمشاريع في مجالات الطاقة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية والرعاية الصحية والطاقة المتجددة.

وتعمل وزارة الخارجية على دعم الجهود الوطنية في توقيع اتفاقيات الازدواج الضريبي الثنائية ومعاهدات الاستثمار الثنائية (المعروفة أيضاً باسم اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار). بينما تساعد وزارة الطيران المدني في توقيع اتفاقيات الطيران الثنائية، وهو أمر أساسي نظراً لحجم قطاع الطيران في الدولة، حيث تمتلك اثنتين من شركات الطيران الرائدة في العالم وهما طيران الإمارات والاتحاد. إذ برزت دولة الإمارات كمركز تجاري إقليمي وعالمي، ولا سيما من خلال استثماراتها الكبيرة في البنية التحتية. ويعزز ذلك الموقع الجغرافي الفريد لدولة الإمارات بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

## 2- المملكة العربية السعودية

تستمد الدبلوماسية الاقتصادية السعودية مستهدفاتها من رؤية المملكة (2030)، ومنها جذب وتعزيز الاستثمار الأجنبي، وزيادة الصادرات غير النفطية، وتعزيز حضورها وتأثيرها في المنظمات والمحافل الدولية، لذا نجد تطوراً في استخدامها لأدواتها التنفيذية، مثال ذلك؛ آلية التنفيذ للمساعدات والمعونات التي تُقدمها المملكة للدول. فهذه المساعدات - وإن كانت إنمائية فقد أصبح لزاماً- إسهامها في تحقيق مصالح المملكة في تلك الدول، بإنشاء جسر، أو تعبيد طريق، أو إنشاء محطة لتوليد طاقة، يجب أن تعود بقيمة مُضافة على استثمارات مشاريع سعودية في تلك الدولة، أو أن يقوم بالتنفيذ شركة سعودية، أو استخدام مواد ذات محتوى وطني.

هناك أيضاً تطور في استخدام أدوات أخرى، ولا شك في أن تعزيزها، سيُسهم، بلا شك، في الاستفادة من موقع المملكة الجغرافي، لتُصبح بوابة الشرق الأوسط الأولى، ورفع مستوى الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد، والتركيز على الصناعات المتقدمة ذات القيمة المضافة، بحاجة إلى توقيع «اتفاقيات طيران ثنائية» تهدف إلى زيادة السعات المقعدية للخطوط الوطنية، وتعزيز فاعلية مجالس الأعمال الثنائية (Business to Business) مع الدول، بوضع مستهدفات ومؤشرات قابلة للقياس، وخطط تنفيذية، لمشاريع شراكة فاعلة، كذلك حوكمة وزيادة فاعلية اللجان المشتركة

الحكومية (Government to Government)، لتكون بنود محاضر اللجان مُحددة، ومُزمنة، وقابلة للقياس والمتابعة للارتقاء بالعلاقات الثنائية، ولا ننسى الدور المحوري، التي تقوم به اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية (FTA & RTS) من تسهيل للتبادل التجاري والنفوذ للأسواق في ظل التحديات والعوائق الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول لحماية صناعاتها الوطنية، وفقاً لسياسات وتشريعات منظمة التجارة العالمية، خاتمة القول، المملكة تسير بخطى ثابتة ومدروسة متجاوزة التحديات العالمية اقتصادياً وسياسياً، كما نشهد التكاتف للجهود وتكاملها من كافة الجهات لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية السعودية دولياً.<sup>15</sup>

### 3- دولة قطر

اتّسمت الدبلوماسية القطرية في (2023) بدورها الفعّال في المحافل الدولية في تعزيز العلاقات الدولية، من خلال استراتيجيات دبلوماسية فاعلة ومستدامة، ويعد هذا النهج القطري في مجال الدبلوماسية القطرية نموذجاً للتفاعل البناء والمساهمة الإيجابية في حل القضايا الإقليمية والعالمية.

تنوعت جهود الدبلوماسية القطرية بين الوساطة في حل الأزمات والنزاعات، وتعزيز التعاون الدولي في المجالات المختلفة. وفيما يلي بعض الجوانب التي تسلّط الضوء على أثر الدبلوماسية القطرية في تعزيز العلاقات الدولية:

الوساطة الفاعلة، قامت الدبلوماسية القطرية بدور ملحوظ في وساطة النزاعات الإقليمية، مما أسهم في تحقيق حلول سلمية وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

تعزيز الروابط الاقتصادية، من خلال الاستثمارات الخارجية والمشاريع الاقتصادية، نجحت قطر في تعزيز التعاون الاقتصادي مع مختلف الدول، مما أسهم في تعزيز التنمية المستدامة.

المشاركة الفعّالة في المنظمات الدولية، شاركت قطر بفعالية في المنظمات الدولية، مساهمة في صياغة القرارات وتعزيز دورها الإيجابي على الساحة الدولية.

تعزيز التفاهم الثقافي، قادت الدبلوماسية القطرية جهوداً مستمرة لتعزيز التفاهم الثقافي، من خلال دعم المشاريع الثقافية وتبادل الخبرات بين الشعوب.

15. عبد العزيز بن سند، دبلوماسية الاقتصاد السعودي، <https://www.alriyadh.com/2006625>.



فضلاً عن دعم المشاريع الإنسانية، لعبت دولة قطر دوراً مهماً في دعم التنمية البشرية وتحسين الظروف الاجتماعية والصحية في العديد من الدول، وذلك من خلال المشاريع الإنسانية والتنمية التي تقوم بها دولة قطر.<sup>16</sup>

وعليه، يُشكل العامل الاقتصادي دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية في دول العالم المتقدمة والنامية بصرف النظر عن فلسفة إدارة نظم الحكم فيها، ولذلك ومن أجل تعزيز أهمية الاقتصاد في تعزيز العلاقات الدولية، قامت الدول بوضع الأطر المؤسسية والتشريعية التي تُعنى بتنفيذ وتطبيق مهام الدبلوماسية الاقتصادية، التي تتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية كوسيلة وأداة تعزز من بناء الاقتصاد الوطني، من خلال الدور التي تقوم به التجارة الخارجية والاستثمارات المتبادلة، والذي يشكل المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية المستدامة.

### الخاتمة وأهم المقترحات

تشكل الدبلوماسية الاقتصادية اليوم أحد أهم الأدوات الحديثة الفاعلة لإنجاح أعمال السياسة الخارجية في مختلف دول العالم الساعية لتعزيز حضورها ومكانتها في المجتمع الدولي.

مما سبق عرضه، يمكننا القول إن دور الدبلوماسية الاقتصادية في تنويع الشركاء الاقتصاديين في العراق ما زال في بداية الأمر، ولم يصل بعد إلى مستوى متقدم مقارنةً ببقية دول الجوار، بالرغم من كل الموارد والثروات والإمكانات التي يمتلكها العراق، إلا أن التحديات الداخلية والخارجية وما يتطلبه الاقتصاد العراقي من خطط تنمية طويلة الأمد.

يحتاج العراق قبل كل شيء إلى إعادة ضبط مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، هو يدرك حالياً المفهوم على أنه استخدام أدوات السياسة الخارجية لتحقيق مكاسب اقتصادية ولتأمين المصالح الوطنية، والتي تتضمن بالطبع أهداف السياسة الخارجية. وهذا يعني أنه بصرف النظر عن تكليف وزارة الخارجية بتفويضات للأهداف الاقتصادية، فإنها تحتاج أيضاً إلى استخدام أدوات اقتصادية لتحقيق أهدافها من خلال وجود سلطتها الخاصة في صياغة السياسة الاقتصادية، أو من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية، مع الوزارات الأخرى ذات الصلة.

16. الدبلوماسية القطرية في 2023 ودورها في تعزيز العلاقات الدولية، <https://tinyurl.com/24lk9s8m>

وفقاً لذلك، يحتاج العراق إلى خارطة طريق سياسية قوية لأولوياته الاقتصادية والجيوسياسية من أجل أن يكون قادراً على تسخير الموارد الاقتصادية والطاقة الإبداعية لسكانه ومعالجة البطالة التي تعصف بالأفراد الذين يدخلون سن العمل، والظهور كقوة تعمل على إنفاذ القانون وتحقيق العدالة على الأقل لضمان استمرار العملية السياسية التي تهدد جميع أركانها بين الحين والآخر. إن تشكيل دبلوماسية ناجحة تساهم في دفع عجلة النمو في العراق يتطلب أن يكون العراق متسقاً في خطابه وأفعاله من خلال تحرير أسواقه المحلية للقطاع الخاص والعمل بشكل متسق على وفق نظرية الاعتماد المتبادل، لا سيما على الصعيد الإقليمي.

وعليه يمكن تقديم عدة اقتراحات مهمة لتحقيق تقدم في مسار الدبلوماسية الاقتصادية في العراق:

**1- إمكانية أن يصبح العراق البلد المضيف لرؤوس الأموال الخليجية فيما لو نجحت الدبلوماسية الخارجية في استقطابها، مشترطاً في نجاح ذلك الأمر في استقطاب الكوادر المهنية المتخصصة في العلوم السياسية والاقتصادية، ومن حملة الشهادات العليا بما ينسجم مع متطلبات الدبلوماسية الحديثة، مشدداً على ضرورة الاطلاع اليومي من قبل المؤسسات الدبلوماسية على المجريات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في الدول المضيفة.**

**2- من الضروري أن ينطلق التفاعل بين الدبلوماسية العراقية واقتصاد البلد نظراً لأن العلاقات الاقتصادية تشكل مبدأ أساسياً من توجهات الدولة الحديثة، وفي ظل درجة الترابط والاندماج بين اقتصاديات الدول، أصبحت متغيرات الاقتصاد العالمي، مثل أسعار الصرف والسيولة الدولية وحركة الاستثمارات الأجنبية، التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق، لا بد أن يتمتع طاقم الدبلوماسية العراقية بالمعرفة الاقتصادية والعلاقات الدولية، إضافةً إلى مهامه في التمثيل الدبلوماسي، وعليه لا بد من استخدام الدولة لقدراتها الاقتصادية في التأثير في الدول الأخرى وتوجيه نشاطها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة الوطنية للبلد.**

**3- وضع استراتيجية وأهداف مبنية على تحليل دقيق للبيئة الداخلية والخارجية، بهدف الاستفادة من نقاط القوة ومواجهة التحديات واستثمار الفرص.**